مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. محمد صقر، د. سمير شرف، هيفاء غدير غدير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4116
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري

الدكتور محمد صقر*
الدكتور سمير شرف**
هيفاء غدير غدير***

(تاريخ الإيداع 20 / 2 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/5/26)

□ الملخّص □

يتوقف هذا البحث عند سياسة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية لها دورها في عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الدور الذي لعبته هذه السياسة (بشقيها الجاري والاستثماري) في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري، كما يقوم بدراسة الدعم الحكومي والرواتب والأجور كوجهين من أوجه الإنفاق العام، ويتوقف بذلك عند التحديات التي تواجه سياسة الدعم، كما يتوقف عند ضرورة دراسة سياسة الرواتب والأجور دراسة دقيقة وعلمية وحل جميع المشكلات المتعلقة بها.

وأخيراً تم التوقف عند الإصلاحات الواجب القيام بها لتقوم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية، من ضرورة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإنفاق العام، إلى العمل بمبدأ إنتاجية النفقة، والإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية، وتطوير الأجهزة المصرفية والمالية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الدعم الحكومي،الرواتب والأجور، التنمية الاقتصادية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد –التخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

General Expenditure: Developmental Role in Syrian Economy

Dr. M. Saker *
Dr. S. Sharaf **
Haifa'a Gadeer ***

(Received 20 / 2 / 2008. Accepted 26/5/2008)

□ ABSTRACT □

This research studies the general expenditure policy as a part of financial policy which has its role in the economic development. It shows the role of this policy (current and investment) in the stages of the Syrian economy. It also studies the government support, the salaries and wages as two aspects of the general expenditure, and illustrated the challenges of the support policy. It also focused on the need to study the policy of salaries and wages scientifically and solve all the related problems. Finally, the research focused on the necessary reforms to evaluate the general expenditure policy to take its role as a financial support for the economic development, such as the coordination between the responsible authorities of the general expenditure, adopt the concept of expenses' productivity, and set out the money market in Syria, and develop the financial and banking institutions.

Key words: general expenditure. government support. the salaries and wages. economic development.

* **Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University, lattakia, syria.**
** **Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University, lattakia, syria.**
*** **Postgraduate Student , Faculty of Economics, Tishreen University lattakia, Syria.**

مقدمة:

لا تتوقف أهمية السياسة المالية على توريد الموارد للدولة فقط، بل تشكل أدوات هامة للتأثير على المتغيرات الكلية كمعدلات الادخار والاستثمار ومستوى الأسعار والتكاليف وكذلك توظيف الموارد، وإن التطبيق الجدي لسياسة مالية عامة ملائمة يمكن أن يحفز النمو والادخار الذي يقود بدوره إلى تحقيق معدلات نمو أسرع في إيرادات الدولة، فمن خلال النفقات العامة يمكن التأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني، ففي الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وإنجاز المشاريع الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، ولكن نستطيع القول: إن البلدان النامية "ومن ضمنها سورية" لم تستطع الوصول بسياساتها المالية إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك بسبب المشكلات التي تعاني منها أدواتها المالية المستخدمة، من انخفاض في نسبة الاقتطاع الضريبي حيث لا تزيد هذه النسبة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية عن %(20-15) بينما ترتفع إلى ما يزيد عن 30% من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة [1]، إضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة، وسيطرة الضرائب غير المباشرة إذ نجد أن نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية في الإيرادات الضريبية هي بين%(70-60) بينما تتراوح هذه النسبة بين%(40-30) من إجمالي الضرائب في الدول المتقدمة [2]، ونجد أن دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في الاقتصاديات المتخلفة مازال ضعيفاً إذ تلجأ هذه البلدان إلى هذه القروض لسببين: الأول تمويل العجز الحاصل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية متمثلة بظهور موجات تضخمية وذلك بسبب وجود الجهاز الإنتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام، والسبب الثاني: من أجل تمويل مشروعات تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، ويمكن أن تعمل هذه المشروعات على دفع عملية التنمية نحو الأمام بشرط أن تستطيع الدولة فيما بعد أن تسدد هذه القروض من الأرباح المتحققة في المشروعات التي أقيمت.

وبالنظر إلى سورية بشكل خاص نجد أن سياستها المالية اتسمت باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي ومحدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للأزمات المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية.

مشكلة البحث:

إن التحديات التي تواجه اقتصادات البلدان النامية ومنها سورية تجعل من الأهمية بمكان تفعيل السياسات المالية المناسبة وإعادة النظر في السياسة المالية القائمة، ولعل سياسة الإنفاق العام بشقيها الاستثماري والجاري بإمكانها أن تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، وهنا تتبدى إشكالية إمكانية أو عدم إمكانية هذه السياسة المالية القيام بدور فاعل في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يشوبها الضعف في العديد من النقاط كما سبق وذكرنا في المقدمة، ومن ناحية أخرى تبرز إشكالية اختيار مصادر تمويل الإنفاق العام التي يمكنها أن تحرك دفة السياسة المالية باتجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، إذا ما هي التحديات التي تواجه إصلاح سياستي كل من الدعم الحكومي والرواتب والأجور(هل في القدرة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح، أم في القدرة على حل بعض المشكلات المرتبطة بها ارتباطاً كبيراً كمشكلة تهريب المواد المدعومة إلى الخارج من جهة، ومشكلة البطالة المقنعة من جهة أخرى؟).

فروض البحث:

– يعد الإنفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن أن تمارس دورها في التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار، ومن ثم على حجم الطلب الكلي الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الناتج المحلي الإجمالي.

– إن إقامة نوع من التوازن بين حجم الإنفاق الاستثماري والجاري بما يخدم الأهداف العامة من امتصاص للبطالة وإعادة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين يعتبر تحدياً يواجهه الإنفاق العام في سورية.

– تواجه الحكومة السورية تحدياً كبيراً متمثلاً بالقدرة على الاستمرار بنظام الدعم في ظل الظروف الراهنة التي تزداد فيها عمليات تهريب السلع المدعومة نحو الخارج.

– تحتاج سياسة الإنفاق العام إلى إصلاحات ضرورية لابد من القيام بها لكي تستطيع القيام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

أهداف البحث وأهميته:

1–التعريف بسياسة الإنفاق العام كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية، والوقوف عند مراحل تطورها لمعرفة قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية المرافقة لكل مرحلة.

2–الوقوف عند سياسة الدعم الحكومي كنقطة هامة يجب دراستها عند دراسة الإنفاق العام لمعرفة التحديات التي تواجهها سياسة الدعم هذه.

3– إلقاء الضوء على سياسة الرواتب والأجور والأسس التي تقوم عليها، وذلك بهدف حل المشكلات المتعلقة بها، ومنها مشكلة البطالة المقنعة.

4–إبراز أهمية تكييف سياسة الإنفاق العام، وإصلاح جميع الجوانب المتعلقة بها لتقوم بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

إنَّ الإنفاق العام يفسح مجالاً كبيراً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى إليها الدولة (مثل إعادة توزيع الدخل، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين)، من خلال الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور والإنفاق على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، والإنفاق الاستثماري الذي يؤمن إقامة مشاريع القاعدة الأساسية (طرق، جسور، سكك حديدية، كهرباء، مطارات....الخ)، ومناطق صناعية تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشغيل العمالة الفائضة وتصنيع المواد الأولية السورية وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي يشجع على الإنتاج في الاقتصاد السوري الذي يعاني نقصاً في الطلب المحلي الفعال.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته إضافة إلى الاستعانة ببعض الإحصائيات وتحليلها.

أولاً: سياسة الإنفاق العام:

1- تعريف النفقات العامة وتقسيماتها:

تعتمد الدولة في تحديد اعتمادات الموازنة العامة على قاعدة أولويات النفقات العامة أي أنها تحدد حجم النفقات العامة التي تحتاجها ثم تقوم بالبحث عن الإيرادات المختلفة المتأتية من الضرائب والرسوم أو مصادر أخرى لتغطية تلك النفقات[3] ، وتعرف النفقات العامة بأنها: المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعاً للحاجات العامة، وتحقيقاً لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني. [4]

يعمد بعض الاقتصاديين إلى تقسيم النفقات العامة بعدة طرق، فهناك التقسيمات الإدارية للنفقات العامة والتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة والتقسيم النظري للنفقات العامة، ويمكن تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها وآثارها في الإنتاج القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

فالنفقات الحقيقية: تشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي وتتم بمقابل تحصل عليه الدولة (أموال إنتاجية أو استهلاكية). وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية (رأسمالية). حيث تشمل النفقات الجارية: المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة، ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وغيرها، في حين تشمل النفقات الاستثمارية جميع المصروفات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة.

أما النفقات التحويلية: وهي ما تنفقه الدولة دون حصولها على سلعة أو خدمة بل تهدف منها إلى إعادة توزيع الدخل القومي[5] ، فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، كالإعانات مثلاً.

ويمكن أن تستخدم الدولة الإنفاق العام كوسيلة هامة للتأثير في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال التأثير في الاستهلاك والادخار، فعلى سبيل المثال في حالة الكساد أو وجود فجوة انكماشية يجب اتباع سياسة مالية توسعية تعمل على رفع مستوى الطلب الكلي، وذلك بزيادة حجم الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري من جهة، وتخفيض الضرائب عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية أو تقديم إعانات للمنتجين لزيادة فرص التشغيل من جهة أخرى، أما في حال وجود فجوة تضخمية فيتوجب على الدولة تخفيض حجم الطلب الكلي وكبح ارتفاع الأسعار، وتستطيع أن تستخدم لذلك تخفيض الإنفاق العام وترشيده وهو أحد مكونات الطلب الكلي حيث أن تخفيض الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وكبح ارتفاع مستوى الأسعار.

2- تطور حجم الإنفاق العام:

نستطيع القول بشكل عام أنَّ الإنفاق العام يزداد بشكل مستمر في سورية وذلك بشقيه الاستثماري والاستهلاكي للأسباب التالية:[6]

أ.تبني الدولة شعار الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ب. استمرار محافظة الدولة على القطاع العام بهدف تنفيذ توجهاتها في الاقتصاد السوري.

ج. تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.

وسنورد الآن تطور حجم الإنفاق العام خلال المراحل التالية:

1) الإنفاق العام في مرحلة الانفتاح الاقتصادي 1990-1995.
2) الإنفاق العام في مرحلة الركود الاقتصادي 1995-2000.
3) الإنفاق العام في مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث منذ عام 2000 حتى الآن.

(1) الإنفاق العام في مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1990-1995):

سميت هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح الاقتصادي وذلك بسبب اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات والقوانين الجديدة مثل:

1- تم بموجب القانون رقم 19 لعام 1990 السماح للمغتربين باستيراد السلع التي يرغبونها، والسماح لهم بإقامة استثمارات زراعية أو صناعية، واستيراد كامل تجهيزاتها مع الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية [7].

2- إصدار قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 الذي يسمح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار في البلاد على عكس المراحل السابقة.

3- القانون رقم (20) لعام 1991 القاضي بتخفيض الشرائح الضريبية العليا من (66%) إلى (45%) وذلك بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل سورية [8].

4- ربط الاستيراد بالتصدير والسماح لمصدري السلع الزراعية بتخصيص (75%) من قطع التصدير لاستيراد بعض السلع الصناعية و(25%) تصرف في المصرف التجاري بالسعر الحكومي[9].

ولقد حاولت الدولة دعم هذه الإجراءات بزيادة حجم إنفاقها العام بشكل مستمر وبشقيه الاستثماري والاستهلاكي، فقد عمدت إلى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرقات وجسور وسكك الحديد والمطارات والمرافئ والماء والكهرباء وغيرها وذلك لكي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1) تطور حجم الإنفاق العام الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	مجموع الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج	الإنفاق العام / الناتج
1990	38.5	19.9	58.4		268.3		%21.7
1991	47.5	24.2	71.7	%22.7	311.5	%16.1	%23
1992	53.5	27.9	81.4	%13.5	371.6	%19.2	%21.9
1993	56.2	40.7	96.9	%19	413.7	%11.3	%23.4
1994	68.0	63.7	131.7	%35.9	506.1	%22.3	%26
1995	67.7	68.0	144.7	%9.8	570.9	%12.8	%25

المصدر: علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق،كانون الثاني 2003، ص217.

نلاحظ من الجدول السابق تطور حجم الإنفاق العام الفعلي بشكل مستمر فقد تطور من (58.4) مليار ل.س عام 1990 ليصل إلى (144.7) مليار ل.س عام 1995. بالمقابل نجد أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأثرت بمعدلات نمو الإنفاق العام ففي عام 1992 بلغ معدل نمو الإنفاق العام (13.5%) ويلاحظ تزايد معدل نمو

الناتج إلى (19.2%)، ويلاحظ أنه في عام 1994 ازداد حجم الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري ونستطيع القول: إن هذه الزيادة جاءت ردة فعل على ظهور فكرة جامعي الأموال عام1993الذين عملوا على تهريب الكثير من المدخرات الفردية عبر السماسرة الذين تلاعبوا بأموال الأفراد وأخرجوها إلى لبنان والأردن مما أثر على حجم السيولة وعلى معدلات نمو الناتج بمعزل عن الإنفاق العام، مما دفع الدولة لزيادة إنفاقها العام عام 1994 للتعويض عن هذه المدخرات التي هربت للخارج. أما في عام 1995 فقد انخفض معدل نمو الإنفاق العام إلى (9.8%) وبالمقابل انخفض معدل نمو الناتج إلى (12.8%).

مما سبق يبدو لنا بشكل واضح أن الدولة تعتمد في سياستها المالية على زيادة حجم الإنفاق العام لكي تؤثر على الناتج الإجمالي، فمن خلال زيادة حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يزداد حجم الطلب الكلي في الاقتصاد السوري الذي يساهم في تشجيع الإنتاج خلال هذه الفترة، ولقد اعتمدت الحكومة في تمويل الإنفاق العام على المصادر التالية:[10]

أ.فروقات الأسعار (وهي ضرائب غير مباشرة) فرضت على الطاقة وتشكل حوالي (27.5%) من الإيرادات العامة لعامي 1994،1995 لأن الإيرادات العامة كما وردت في الموازنة العامة للدولة لعامي 1994،1995 كانت (144.6، 162.04)مليار ل.س على التوالي، وفروقات الأسعار كما وردت في الباب الثامن من الموازنة العامة تحت بند إيرادات مختلفة لعامي 1994،1995 كانت (39.7، 44.7)مليار ل.س على التوالي ، ولكننا نستطيع القول: إنَّ استخدامها لهذا المصدر أدى إلى رفع تكاليف الصناعة السورية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وتخفيض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الدولية.

ب. الإصدار النقدي وقد بلغ حجم العجز المالي (26.3) مليار ل.س عام 1990 وهي تشكل (45.03%) من حجم الإنفاق العام، في حين وصل العجز عام 1995 إلى (36.4) مليار ل.س وهي تشكل(25.15%) من الإنفاق العام.

ج. إيرادات النفط التي تشكل حوالي (50%) من حجم الإيرادات العامة خلال الفترة من عام 1990–1995 ولقد تم توجيه الإنفاق العام الاستثماري خلال تلك الفترة نحو مشروعات الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها بدلاً من التركيز على إقامة مناطق صناعية تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشغيل العمالة الفائضة وتصنيع المواد الأولية السورية، وقد ساهمت هذه الممارسات المالية في تشكيل ضغوط انكماشية خلال الفترة 1990–1995.

مما تقدم نلاحظ أن الحكومة قد عمدت إلى زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وتخفيض الضرائب المباشرة، وقد ظهر ذلك بشكل واضح عندما كانت الحكومة تمول زيادات الرواتب والأجور عن طريق زيادة أسعار الطاقة (البنزين– المازوت– الغاز ...) وهي ضرائب غير مباشرة، ولكن المالية أطلقت عليها اسم فروقات الأسعار ووضعتها في الباب الثامن من الموازنة تحت بند إيرادات مختلفة، وإن زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام أدى إلى تناقص دخول الفقراء وذوي الدخل المحدود، وساهم في تخفيض الطلب الاستهلاكي للفقراء وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي، وهذا ما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات وخروج الرساميل الوطنية إلى الدول المجاورة، وأدى إلى انخفاض حجم السيولة الوطنية مما أدى إلى تشكيل ضغوط انكماشية بدأت عام 1994.

(2)الإنفاق العام في مرحلة الركود الاقتصادي 1995–2000:

وخلال الفترة اللاحقة بين عامي 1995–2000 لم يساهم الإنفاق العام بالخروج من حالة الركود الاقتصادي بل عمقها وذلك بسبب اتباع الحكومة سياسات تقشفية مثل تخفيض الإنفاق العام حيث تعمق الركود الاقتصادي وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول التالي حجم الإنفاق العام الفعلي (وليس المخطط إذ أن نسب تنفيذ الموازنة في أفضل الحالات لم تتجاوز 70% خلال هذه السنوات) والناتج المحلي الإجمالي وفجوة الطلب.

الجدول رقم (2) حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وفجوة الطلب (مليار ليرة)

السنة	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب الكلي	الفجوة	معدل نمو الناتج	الإنفاق العام / الناتج
1995	144.7	%9.8	570.9	580.3	9.4+	%12.8	%25
1996	158.7	%9.6	690.8	622.3	68.5−	%21	%22.9
1997	175.0	%10.2	745.5	696.4	49.1−	%7.9	%23
1998	183.5	%4.8	790.4	744.4	46.0−	%6	%23
1999	177.2	%3.5−	819.0	770.1	48.9−	%3.6	%21.6
2000	194.1	%9.5	896.6	786.9	109.7−	%9.4	%21.6

المصدر: علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني2003، ص223.

ملاحظة: الفجوة= (الطلب الكلي– الناتج المحلي الإجمالي).

بالنظر إلى معدل نمو الإنفاق العام نجد أن هذا المعدل تراجع منذ عام 1995 حيث وصل إلى (−3.5%) في عام 1999 لكنه مر بارتفاع طفيف عام 1997 عن سابقه بمقدار 0.6% وكان هذا الارتفاع بمثابة ردة فعل على فجوة الطلب الكبيرة التي مر الاقتصاد بها عام 1996 وقد بلغت 68.5 بعد أن كانت موجبة عام 1995، ولكن هذه الزيادة لم تكن بالزيادة الكافية إذ عمدت فقط إلى تخفيض فجوة الطلب بمعدل قليل وليس إلى إزالتها، وهذا يؤكد ما أوردناه سابقاً عن قيام الإنفاق العام بدور سلبي إذ عمق الركود الاقتصادي، فبدلاً من زيادة الإنفاق العام بمعدلات متزايدة وتمويل النشاطات الإنتاجية والخدمية نلاحظ أن الدولة لم تكن تنفذ خطة الموازنة العامة للدولة إلا بنسب ضئيلة، ولقد كان هدف الحكومة بذلك التخلص من التضخم الذي كان مرتفعاً عام 1990 بينما وصل إلى معدلات سالبة عام 1999، وإذا تمت المقارنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) نجد أن هناك فجوة بدأت منذ عام 1996 بمقدار (68.5) مليار ليرة لتصل عام 2000 إلى (109.7) مليار ليرة، وفي هذه الحالة كان على الدولة القيام بزيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر لتحفز الطلب الذي يساهم في زيادة الإنتاج وإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

(3) ا لإنفاق العام في مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث منذ عام 2000 حتى الآن:

ولكن عند دراسة الإنفاق العام في السنوات الأخيرة منذ عام 2000 حتى الآن نجد أن الدولة بدأت بمحاولة لإقامة نوع من التوازن بين الإنفاق الاستثماري والجاري، فنجد مثلاً أنه في عام 2000 كان الفرق بين حجم الإنفاق الجاري والاستثماري (كما ورد في الموازنة السورية وليس الإنفاق الفعلي) ضئيلاً ليتساوى حجم الإنفاق بينها عام

2001، ولكن خلال السنتين الأخيرتين، نجد أن الحكومة قد أعطت الأفضلية للإنفاق الجاري وذلك إيماناً منها بضرورة تقليص دورها في النشاط الاستثماري وإفساح المجال أمام القطاع الخاص وخاصة مع اعتماد نهج اقتصاد السوق مؤخراً، ففي موازنة عام 2005 نلاحظ الفرق واضحاً في الموازنة بين الشقين الاستثماري والجاري حيث بلغت الفجوة بينهما نحو مئة مليار ليرة لمصلحة الإنفاق الجاري الذي بلغ (280) مليار ل.س.[11]

الجدول رقم (3) حجم الإنفاق الاستثماري والجاري في الموازنة السورية خلال الفترة 2000-2006

الأعوام	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق العام	نسبة الجاري إلى العام	نسبة الاستثماري إلى العام
2000	143.4	132	275.4	%52.0	%48
2001	161	161	322	%50	%50
2002	172	184	356	%48.3	%51.7
2003	209	211	420	%49.8	%50.2
2004	232	217	449	%51.7	%48.1
2005	280	180	460	%60.9	%39.1
2006	300	195	495	%60.6	%39.4

المصدر:

- **الأرقام من عام 2000-2005المجموعة الإحصائية السورية لعام2006، جدول رقم 15/3 ص490.**
- **أرقام عام 2006: باذيب. رامز، شجاع. صافي، الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور، المركز الاقتصادي السوري، أصحاب القرار، الإصدار رقم 35، شباط 2006، ص3**

وإن الهدف من تخفيض مخصصات الإنفاق الاستثماري لمصلحة الإنفاق الجاري هو كما يسميه البعض عقلنة الاقتصاد السوري أي الانتقال من التطور الأفقي إلى التطور الرأسي، ولكن نستطيع القول: إن تخفيض الإنفاق الاستثماري قد يكون مفيداً على المدى القصير، ولكن الاستمرار بخفض اعتماداته على المدى الطويل قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً إذا لم تستطع الدولة توجيه القطاع الخاص فيما يخدم الأهداف العامة من امتصاص للبطالة وتوفير فرص جديدة للعمل[12].، وكما ذكرنا سابقاً فإن الإنفاق الاستثماري كان يعاني وما يزال من انخفاض في نسب تنفيذه وفروقات واضحة بين المخطط والمنفّذ حيث بلغت نسبة التنفيذ للأعوام 2000- 2001- 2002- 2003- 2004- 2005 على التوالي ما مقداره (75%- 72%- 66%- 70%- 75%-56%) وتعتبر هذه المعدلات معدلات غير مقبولة (إذ تتراوح النسب العالمية لتنفيذ الموازنة مابين (95%-98%) ولا تعكس سياسة مالية توسعية، بل تحمل في جوهرها الانكماش فكلما انخفض حجم تنفيذ الموازنة كلما ازداد الركود [13]. إذ يتم تجميد أموال قد تستعمل في مجالات أخرى، بينما كانت نسب تنفيذ الإنفاق الجاري تتجاوز حدود الـ (90%)، وإن متوسط الإنفاق العام في سورية في السنوات الأخيرة بلغ حوالي 300 دولاراً للفرد الواحد، في حين بلغ أكثر من 1000 دولاراً في البلدان المجاورة، وهو بدوره أقل بكثير من البلدان المتقدمة التي يتجاوز الإنفاق العام فيها 6000 دولاراً في السنة للفرد الواحد[14].

وفي ضوء سياسات الدولة الجديدة ونهجها القائم على اقتصاد السوق الاجتماعي، وأهدافها في إعادة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، فإن الحكومة ستعمل على تحمّل عبء تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على جانب الإنفاق الجاري في الموازنة، إذ أن وضع الاقتصاد السوري الذي يعاني نقص الطلب المحلي والفعال يتطلب زيادة المقدرة الشرائية،

ونستطيع القول: إن الإنفاق الجاري يفسح مجالاً كبيراً لتحقيق مثل هذه الأهداف من خلال الإنفاق على الرواتب والأجور والإنفاق على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي (أي سياسة الدعم) ومن هنا نجد أنه من الضروري دراسة نقطتي الدعم الحكومي والرواتب والأجور.

ثانياً الدعم الحكومي:

بلغ حجم الدعم والإعانات نحو (2.6%) من إجمالي الإنفاق في عام 2003، ووصل الدعم المقدم للمواد التموينية في العام نفسه حوالي (28) مليار ل.س، غير أن هذا الدعم يوزع على جميع المواطنين دون تمييز بين الأغنياء والفقراء وأن الهدف من وراء ذلك هو دعم الفئات الأقل دخلاً، أما المشتقات النفطية فقد بلغ دعمها نحو (38) مليار ل.س يذهب معظمه إلى مادة المازوت (34 مليار ل.س)، ومع تزايد أسعار النفط العالمية إلى (50دولاراً) وسطياً لبرنت يصبح الدعم قريباً من (113) مليار ل.س للمشتقات، كما وصل الدعم الحكومي لأسعار المحروقات عام 2004 إلى (200 مليار) ل.س من أصل إجمالي الموازنة العامة للدولة والبالغة (460 مليار) ل.س أي الدعم يستهلك (43.7%) من إجمالي الموازنة، كما أن دعم المحروقات يستنزف (86%) من الإنفاق الجاري لعام 2004 البالغ (232.5مليار) ل.س [15]

فالمازوت على سبيل المثال هو أهم سلعة مدعومة حيث يبلغ سعر لتر المازوت لدينا (7 ليرات) بينما سعره في الدول المجاورة لبنان (35 ل.س) الأردن (27.5 ل.س) العراق (12.5 ل.س) تركيا (77.5ل.س)، أي أن الدولة تخسر (28 ل.س) في كل لتر مازوت تقوم بدفعها دعماً لمادة المازوت وحدها [16]، وتستهلك سورية منه نحو سبعة ملايين طن سنوياً (35 مليون برميل سنوياً) ويزداد استهلاك المازوت سنوياً بمعدل (8%) وهو أمر غير منطقي، ويكاد معدل نمو استهلاك الطاقة في سورية يقترب من المعدلات المسجلة في الصين، الدولة الأكثر نمواً في العالم، علماً أن الاستهلاك المنطقي في سورية يجب أن يصل إلى نحو خمسة ملايين طن (25 مليون برميل سنوياً)، ننتج منه (4.5) مليون طن سنوياً (22.5 مليون برميل سنوياً)، ونستورد (2.5 مليون طن) (12.5 مليون برميل)، فيما يهرب إلى دول الجوار نحو مليون طن سنوياً (5 مليون برميل). (حيث شكر وزير الطاقة اللبناني محمد الصفدي وزير النفط السوري لما تقدمه سورية من مازوت بسعر 7 ليرات سورية إلى لبنان قائلاً: سورية الرئة التي تتنفس منها لبنان فقد وفرت لنا نحو 500 مليون لتر (2.5 مليون برميل) عام 2006 بالسعر المدعوم)[17].

لذلك فإن رفع سعر المازوت سيكون حتمياً ولا بد منه وخصوصاً بمعرفة أن (77%) من المجتمع السوري يستهلك 1000 لتر (5 براميل) مازوت وما دون في السنة، بينما الجزء الأكبر من الدعم يذهب لمن يستهلك أكثر من 1000 لتر (5 براميل) مازوت وما فوق [18].

أما البنزين فيبلغ الاستهلاك السنوي منه في سورية بحدود (14.4) مليار لتراً سنوياً (72 مليون برميلاً سنوياً) يتم إنتاج (90%) منها في سورية من خلال المصافي المتوفرة، ويتم استيراد الباقي من الخارج (تقدر مستوردات البنزين بحدود(7.2) مليون برميلاً سنوياً)، ولقد بقي سعر البنزين في سورية حوالي (24) ل.س لليتر لفترة طويلة، بينما يصل متوسط سعر البنزين في الدول المجاورة إلى (45 ل.س) في الأردن و(110 ل.س) في تركيا و(40ل.س) في لبنان[19]، ولقد قامت الدولة في السنتين الماضيتين برفعه إلى (30ل.س) للتر، ومن ثم إلى (36 ل.س) لاحقاً أي بمعدل (50%)،ثمَّ إلى (40 ل.س)، على أن يكون هناك ارتفاعات سنوية أخرى وصولاً إلى

السعر العالمي في غضون خمس سنوات منذ الآن وذلك بهدف مكافحة التهريب أولاً وتخفيف نسبة الأموال المخصصة للدعم ثانياً، وبالتالي توجيه هذه الأموال إلى مستحقي الدعم الحقيقيين من أصحاب الدخل المحدود.

خلاصة القول:إن نظام الدعم الذي تم العمل به لسنوات طويلة لا يمكن أن يستمر في ظل نهج اقتصاد السوق الذي تتبعه الدولة، وأن سياسة الدعم قد تنجح لفترة ولكن لا يمكن أن تستمر، ولذلك فإن رفع الدعم هو خطوة لا بد من القيام بها لكن بشرط أن يتم اتخاذ قرارات رفع الدعم في الوقت المناسب، فالقرار الاقتصادي الصحيح إذا اتخذ في غير وقته قد لا يكون صحيحاً، فعلى سبيل المثال تمر سورية الآن بمرحلة صعبة بوجود الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية والحكومة بأمس الحاجة لوقوف الشعب إلى جانبها وتحمّل تبعات هذه الضغوطات، لذلك على الحكومة أن تعمل أولاً على البدء بتحسين الدخل ومن ثم رفع الدعم لكي يكون المواطن مستعداً لتحمل أعباء رفع الدعم.

ثالثاً الرواتب والأجور:

إن سورية من الدول التي تعاني من تدني في مستويات الرواتب والأجور، إذ يبلغ وسطي رواتب (66%) من العاملين في الدولة والقطاع العام أقل من (7500) ل.س و لا يزيد وسطي مستوى الأجور في القطاع الخاص عن مثيلاته في القطاع الحكومي، والجدير ذكره أنه في عام 1968 كان عدد العاملين بأجر في القطر (450) ألف عامل وكانوا يشكلون (30%) من مجمل العاملين في القطر وينالون (43%) من الدخل القومي، أما الآن فإن عدد العاملين بأجر هو في حدود (60%) من مجمل العاملين ولا ينالون أكثر من (25%) من الدخل القومي علماً أن هذه النسبة تصل إلى ما بين (50– 70%) في الدول المتقدمة[20].

كما أن نسبة هذه الرواتب والأجور لم تتجاوز (10.5%) من الإنفاق الإجمالي، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (4)

العام	الأجور والرواتب	الأجور والرواتب / الإنفاق الإجمالي %
2000	85251	9.4
2001	92582	9.7
2002	100636	9.9
2003	118171	10.1
2004	144122	10.2
2005	139899	10.5
		ملايين الليرات

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، 2006–2010، دمشق، ص73.

وخلال سنوات الإصلاح الماضية عمدت الحكومة إلى إحداث زيادات حقيقية في الرواتب والأجور، ورفعت من سقف الأجور أملاً منها في تحسين مستوى المعيشة لفئة العاملين، ومحاولة لتحقيق نوع من التوازن النسبي بينهما وبين كتلة الأرباح والريوع.....، فقد قامت الحكومة في عام 2005 بزيادة الرواتب والأجور بمقدار (5%) من الراتب والأجر الشهري يضاف إليها مبلغ (800) ليرة وهو ما يكلف الدولة حوالي (22) مليار ل.س سنوياً[21]، في وقت رأى فيه الكثيرون أن هذه الزيادة جاءت منخفضة وغير متقاربة مع سقف التوقعات.

ولقد أشار المسؤولون إلى أن هذه الزيادة التي ستكلف خزينة الدولة ما قيمته 22 مليار ل.س سيتم تغطيتها من خلال الموارد المحتملة للخزينة من زيادة أسعار البنزين والإسمنت التي حصلت عام 2006، والتي تقدر بـ 15 مليار ل.س، ومن ثم سيتم توفير الفرق الناجم من اعتمادات موازنة الدولة لعام 2006 وخاصة جانب الإنفاق الإداري الحكومي،

وسيتم التركيز على الإنفاق غير المنتج(أي نغطي ما قيمته 7 مليارات ل.س من خلال ترشيد الإنفاق غير المنتج)، وهو ما نعتقد أنه صعب جداً، لذلك على الدولة أن تقوم بزيادة الرواتب والأجور بزيادة دورية ودائمة بحيث تؤدي إلى زيادة فعلية في قوتها الشرائية لا تقل عن (15% أو10%) سنوياً بما يعادل التضخم تقريباً، ونحن نعتقد أن هذه الزيادة في الأجور لن تقود إلى التضخم، لأن التضخم في سورية ليس ناتجاً عن الطلب فقط إنما هو تضخم تكلفة في معظم الأحيان، وليس بزيادة الطلب فقط تزداد الأسعار في سورية بل بسبب زيادة الكلف والفساد الإداري وازدياد كلفة المستوردات وعدم استخدام التكنولوجيا [22].

كما أن مصادر تمويل هذه الزيادة يجب أن تكون مصادر حقيقية وليست تضخمية، فلا يمكننا الاعتماد مثلاً على فائض الموازنة التي لا تحقق نسب تنفيذ كاملة، ولكن ترشيد الإنفاق غير المنتج يعتبر جيداً كمصدر (رغم صعوبته) فضغط الإنفاق الحكومي العقيم سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لاستهلاك السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار بهدف زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي، كما أن زيادة الأجور يمكن أن تكون على حساب الأرباح، إذ أن كل زيادة في الأسعار تعني زيادة موازية في الأرباح، والطريقة المثلى لتحقيق ذلك هي إعادة النظر بالسياسة الضريبية كي تصبح فعالة وعادلة وتتحول إلى دافع لعجلة التنمية وليس تابعاً لها، ولكن يجب الانتباه إلى أن هذه الطريقة قد تؤدي إلى حرمان القطاع الخاص (الذي اقتطعت جزءاً من أرباحه لزيادة الأجور) من أموال كان من الممكن أن تتحول إلى استهلاك وادخار وأن تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

كما أن مسالة زيادة الأجور والرواتب تحتاج إلى دراسة علمية لجميع الأسس التي تقوم عليها سياسة الرواتب والأجور عموماً وبالتالي مثل هذه الدراسة يجب أن تقوم على[23]:

أ- تقدير لتأثير الزيادة في التوازن بين مستويات الأجور وتكاليف المعيشة لأسرة المشتغل بما يضمن تجديد قدرته على الإنتاج ليس كفرد بل كأسرة.

ب- تقدير تأثير الزيادة في التوازن بين مستوى الإنتاجية ومستوى الأجور والرواتب، إذ ترتبط زيادة الأجور بمستوى الإنتاجية، فالأجور جزء من القيمة المضافة التي يتم خلقها خلال العمل، وتتوزع هذه القيمة المضافة بين الأجور وأرباح أرباب العمل وضرائب للحكومة، وبالتالي لا يمكن دفع أجور مرتفعة لعامل بإنتاجية ضعيفة.

ج-تقدير لتأثير زيادة الأجور في الادخار والاستهلاك.

د-تقدير لتأثير زيادة الأجور في الصادرات عبر تأثيرها في زيادة كلفة المنتجات المصدرة، وتأثير ذلك في فرص العمل.

هـ-تقدير لتأثير الزيادة في الاستيراد، سواء بسبب ارتفاع الطلب على السلع الجاهزة المستوردة، أم ارتفاع الطلب على سلع منتجة محلياً تدخل فيها مستلزمات ومكونات مستوردة.

وإن مثل هذا التحليل العلمي سينتج عنه مؤشرات ومعايير وعلاقات ارتباط وآلية محددة تساعدنا على تحديد زيادات دورية وسنوية ضمن الشروط الملموسة.

ويجب الانتباه إلى أن حل مشكلة البطالة المقنعة يعتبر شرطاً أساسياً لإصلاح سياسة الرواتب والأجور... لأن كل زيادة في الأجور تعني زيادة إنفاق لا يقابله إنتاج مما يخل بتوازن الأجور والأسعار ويرفع تكاليف الإنتاج، ولقد وضعت بدائل لحل مشكلة البطالة المقنّعة: [24]

أ- منح المشتغلين خيار الاستقالة مقابل تعويض مجزٍ يدفع مرة واحدة يساعد في المباشرة في عمل خاص صغير بالتعاون مع الآخرين.

ب- العمل على وضع برنامج مكافحة البطالة موضع التطبيق بأسرع وقت ممكن.

ج–إعادة التأهيل والاستخدام في فرص عمل جديدة لدى قطاعات الدولة الاقتصادية والإدارية.

د–تكوين صندوق بطالة يوضع له نظام خاص من حيث الإيرادات والنفقات يساهم في معالجة مشكلة البطالة المقنّعة ويمكن تمويله من الأجور التي تدفع للعمالة الفائضة.

ولكن نستطيع القول: إن حل مشكلة البطالة المقنّعة يحتاج إلى جرأة كما يحتاج في الوقت نفسه إلى دراسة دقيقة وشاملة وذلك لتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تظهر في بداية تطبيق أي بديل من البدائل السابقة.

رابعاً الإصلاحات الواجب القيام بها لتقوم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية:

1–التأكيد على ضرورة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإنفاق العام، إذ تتولى وزارة المالية مسؤولية تخصيص الإنفاق الجاري بين الرواتب والأجور، والإنفاق الإداري وفوائد الدين العام وأقساطه، وكذلك مسؤولية تقدير وإدارة الإيرادات، وتتولى هيئة تخطيط الدولة مسؤولية تحديد وتخصيص الإنفاق الاستثماري، والبنك المركزي يتولى تمويل العجز، ونحن نعلم أن التنسيق بين هذه الجهات المسؤولة ضعيف ويبدو ذلك واضحاً من تضارب البيانات التي تنشر من كل جهة[25].

2–الاستمرار بوضع الموازنة العامة للدولة قبل بداية السنة المالية، واتباع الوضوح والدقة والشفافية في صياغتها وتنظيمها بحيث يستطيع المواطن من خلال قراءتها التعرف إلى حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، إذ يساهم ذلك في بث الاطمئنان في قلوب المواطنين وتشجيعهم على الاستثمار في مجال معين إذا وجدوا توجه الحكومة من خلال الموازنة نحو الإنفاق في هذا المجال دون غيره.

3–التركيز على زيادة الاستثمارات في القاعدة الأساسية(أي إقامة البنية الأساسية) نظراً لتخلف هذه القاعدة مقارنة بما يجب أن يكون، بالدول المجاورة، لأن الاستثمارات الخاصة تحتاج إلى مدن صناعية مخدمة تتوفر فيها جميع الشروط اللازمة للاستثمار... وإن المدن الصناعية الثلاث التي أنشئت في سورية حتى الآن تساهم في تطوير المناخ الاستثماري في سورية، إذ تخفض تلك المدن نسبة التكاليف على المستثمرين بنسبة (70%) فيما لو كانت تلك الاستثمارات خارج المدن الصناعية[26].

4–العمل بمبدأ إنتاجية النفقة، وذلك يعني المفاضلة بين عدة مشروعات واختيار المشروعات ذات النفقة الأقل والإنتاجية الأعلى، والانتقال أيضاً من مبدأ التوازن في الإنفاق حسب الحصص إلى مبدأ المشروعات الهامة، أي العمل على تمويل المشروعات الأكثر أهمية من غيرها والمحددة في خطتها.

5–تجنب الهدر والتبذير، وذلك من خلال وضع أسس ومعايير دقيقة لكل مشروع قبل إقراره، أو إقرار الاعتمادات له، وعند التنفيذ تجري عملية المطابقة بين المخطط والمنفذ، وكل تجاوز يضع العاملين تحت المسؤولية.

6–وإذا كان الإنفاق العام ممولاً عن طريق الاقتراض العام يجب الانتباه لعدة نقاط منها:

أ– إن آلية التعامل مع القروض العامة باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية مسألة بالغة التعقيد والأهمية من حيث تنظيمها واستثمارها ولا يجوز التعامل معها بسهولة، فمثلاً نجد كيف أن الاعتماد المتزايد على القروض العامة لتمويل العجز دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تعسفية منها الضغط على الواردات من أجل تخفيض حجم النقد الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات، وتخصيص الفائدة لتسديد الديون، والضغط على الموازنة العامة (تخفيض عدد المشروعات الجديدة أو عدم تنفيذ القديمة)، لذلك لا بد من التعامل مع القروض بالدّقة المطلوبة إذ لا بد من التنسيق بين هيئة تخطيط

الدولة ووزارة المالية والجهات المستفيدة لرفع مستوى الاستفادة من هذه القروض، أي العمل على توظيفها التوظيف الأمثل في المشروعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وعدم استخدام القروض في الإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد من الطلب الاستهلاكي، ويؤدي إلى رفع الطلب الكلي الذي يضغط على مستويات الأسعار ويؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

ب- العمل على تنظيم الدين العام والقروض العامة بإحداث مديرية تتولى إدارة هذه القروض العامة الداخلية والخارجية حيث تعمل على تحديد معدلات الفائدة على هذه القروض وتحدد خدمة هذه الديون بكل دقة ووضوح، والعمل على معرفة النتائج الاقتصادية الإيجابية والسلبية للتمويل الداخلي أو الخارجي، ونستطيع القول: إن خدمة الدين الخارجي قد انخفضت خلال التسعينات (ولا يمثل الآن عبئاً على الموازنة العامة أو على ميزان المدفوعات)، إذ لا تتعدى نسبة خدمة الدين الخارجي (6%) من الصادرات ونسبة فوائد الدين العام (3%) من إيرادات الموازنة العامة[27]، وبالتالي ثمة مجال للدولة للاعتماد مستقبلاً على مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي بنسب مقبولة دون الإخلال بالتوازنات الكلية.

ج- الانتباه إلى أن العجز الحاصل في الموازنة- من خلال الزيادة في الإنفاق- قد لا يعبر عن العجز الحقيقي في سورية، والمثال على ذلك يعتبر عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2001 – 2005) منخفضاً إذا ما أضيفت الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات، حيث لم يتجاوز الوسطي (3%) في السنوات الأخيرة، ولكن قيمة العجز غير النفطي تفوق ذلك بكثير، وهذا يعني أن تراجع العجز التقليدي للموازنة يخفي تزايد العجز غير النفطي، وهو أمر هام وخطير في ظل النضوب المتوقع للنفط، فإذا استمر الأمر على وضعه سيؤدي حتماً إلى تفاقم متزايد في مستوى العجز، وهذا ما أكدته الاسقاطات التي أنجزت في هذا المجال والتي تشير إلى أن العجز في صورة السياسات الحالية قد يبلغ حوالي(10- 13%) من الناتج المحلي الإجمالي في أقل من عشر سنوات ويتولد عن ذلك دون شك ارتفاع كبير في مستوى الدين العام[28]. ونستطيع القول: إن الزيادة في الإنفاق الناجمة عن العجز في الموازنة قد لا تؤدي إلى دفع حلقة الإنتاج أي لا تنمو طاقات الإنتاج في كل الحالات نتيجة للزيادة في الإنفاق العام، وإذا نمت قد لا تستمر في الآجل الطويل بل قد تؤدي إلى تدهور التوازن الكلي وإلى زيادة خطيرة في نسب التضخم.

د- الإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية، وتطوير الأجهزة المصرفية والمالية، إذ بوجود هذه الأسواق يتم تخفيض حجم التمويل بالعجز، لأنه تصبح هناك إمكانية لطرح سندات الدين العام على الجمهور للاكتتاب العام وهذه السندات تؤمن للدولة الأموال اللازمة. وإن الحكومة السورية بدأت بشكل جدي بطرح سندات الدين العام إذ تم التصريح أن عام 2008 سيشهد ما يسمى بتسديد الدين العام كأداة مالية جديدة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا. هل يسمح هيكل الاقتصاد السوري الآن بطرح سندات الدين العام وتحمل أعباء المديونية الداخلية؟ ففي ظل الاستثمار الحكومي المتناقص، وارتفاع معدلات البطالة وعجز الميزان التجاري، وانخفاض إنتاج النفط والفساد وبوجود الفجوة الواضحة بين الموارد الاقتصادية المتاحة، والحاجة لتلك الموارد نستطيع القول إن الموارد الضريبية وحدها قد لا تكون كافية لتغطية تكاليف ذلك الدين، والعمل على تحويل ما تبقى من الموارد الاقتصادية لخدمة الدين، فالقاعدة الذهبية في هذا المجال تقول (إنه يجب أن تسعى الحكومة إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر)، كما أن إصدار سندات الدين العام يتطلب توفر الشفافية والإفصاح في التعاملات المالية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمركز المالي للحكومة وذلك عن طريق الإعلان عن أرقام موازناتها السنوية الحقيقية، والإعلان عن أرصدتها واحتياطاتها النقدية، وعن وضع القطاع العام المالي، وعن خططها المالية والنقدية المستقبلية، وذلك من

أجل ضمان حقوق المكتتبين على الدين العام، ولاستباق حدوث أي نوع من الأزمات المرتبطة به، ونستطيع القول إن الحكومة السورية لا يتوفر لها الدرجة المطلوبة من الشفافية والمصداقية وخصوصاً فيما يتعلق بالأرقام، وإن نقص الشفافية هذا يؤدي إلى انتقال وتبادل معلومات مغلوطة ومن مصادر مختلفة حول المركز المالي للحكومة، وبالتالي فإن جو نقص المعلومات ونقص الثقة الحقيقية قد يؤديان إلى حدوث صدمات كبيرة في حال اكتشف المكتتبون عدم دقة وصحة البيانات المقدمة لهم، وهو ما سيؤثر بشكل حتمي وسلبي على الموقف المالي والنقدي للحكومة، وسيخلق أزمة دين داخلي يكون لها نتائج اقتصادية واجتماعية غير متوقعة، كما أن وجود سوق مالي كفؤ هو أحد الشروط المهمة لإصدار سندات الدين العام ونجاحها[29].

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكننا من خلال البحث استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

1- السياسة المالية هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية عامة، كزيادة الطلب الكلي، وتحفيز المنتجين وزيادة التشغيل، للخروج بالاقتصاد من حالات يعاني منها إلى حالات أفضل وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية التي من أهمها الإنفاق العام إضافة إلى القروض العامة والضرائب والإعانات وعجز الموازنة.

2- ستتقلص العائدات النفطية في المرحلة القادمة نتيجة لتراجع الإنتاج، وسيدخل الاقتصاد السوري فترة حاسمة تفتح خلالها آفاق ومتطلبات جديدة، وبذلك يتوجب على الدولة أن تنهض أكثر مما مضى بالعديد من القطاعات التنموية من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير البنية التحتية الأساسية، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي، والحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

3- إن سياسة الإنفاق العام التي استخدمتها سورية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1988 حتى عام 1995 كانت غير متجانسة وغير متلائمة مع مرحلة الانفتاح، إذ أن توجيه الإنفاق العام الاستثماري نحو بعض مشروعات الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها دون التركيز على إقامة مناطق صناعية تستطيع جذب الاستثمارات العربية والأجنبية قد عزز من ظهور الضغوط الانكماشية على الاقتصاد السوري، كذلك الأمر لم تقم بدورها في مرحلة الركود الاقتصادي إذ عمقت هذا الركود بدلاً من أن تعمل على تخفيفه،فبدلاً من زيادة الإنفاق العام بمعدلات متزايدة لتمويل النشاطات الإنتاجية وتحفيز الاستثمار تم العكس، وقد كان هدف الحكومة من ذلك تخفيض معدلات التضخم المرتفعة وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، ولكن هذه السياسات لم تعمل إلا على زيادة تعميق الركود.

4- إن نظام الدعم الذي تم العمل به لسنوات طويلة لا يمكن أن يستمر في ظل نهج اقتصاد السوق الذي تتبعه الدولة، وإن سياسة الدعم قد تنجح لفترة ولكن لا يمكن أن تستمر، ولذلك فإن رفع الدعم هو خطوة لا بد من القيام بها لكن بشرط أن يتم اتخاذ قرارات رفع الدعم في الوقت المناسب.

5- إن التضخم في سورية ليس ناتجاً عن الطلب فقط إنما هو تضخم تكلفة في معظم الأحيان، وليس بزيادة الطلب فقط تزداد الأسعار في سورية بل بسبب زيادة الكلف والفساد الإداري وازدياد كلفة المستوردات وعدم استخدام التكنولوجيا.

6- إنَّ حل مشكلة البطالة المقنّعة يعتبر شرطاً أساسياً لإصلاح سياسة الرواتب والأجور، لأن كل زيادة في الأجور تعني زيادة إنفاق لا يقابله إنتاج مما يخل بتوازن الأجور والأسعار وترتفع تكاليف الإنتاج، كما أن حل مشكلة البطالة المقنّعة يحتاج

إلى جرأة ودراسة دقيقة وشاملة وذلك لتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تظهر في بداية تطبيق أية سياسة من سياسات حل هذه المشكلة.

7- إن سياسة الإنفاق العام لا يمكن أن تقوم بدورها في دفع عجلة التنمية نحو الأمام، وهي تعتمد في تمويلها على الاقتراض العام والتمويل بالعجز، لذلك لا بد من الإسراع بإحداث سوق للأوراق المالية في سورية، وتطوير الأجهزة المصرفية والمالية، إذ بوجود هذه الأسواق يتم تخفيض حجم التمويل بالعجز، لأنه تصبح هناك إمكانية لطرح سندات الدين العام على الجمهور للاكتتاب العام، وهذه السندات تؤمن للدولة الأموال اللازمة.

صفحة الهامش:

-بركات، عبد الكريم صادق، *الاقتصاد المالي*، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة دمشق،1992-1993، ص37.

-المهايني. محمد خلد، الحبشي.خلد الخطيب، *المالية العامة والتشريع الضريبي*، منشورات جامعة دمشق،2000 ص43.

- باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، المركز الاقتصادي السوري، أصحاب القرار، الإصدار رقم 35، شباط 2006 ص2.

-صندوق. عفيف عبد الكريم، *دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)*، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص48.

-الجمل. برهان الدين، *المالية العامة*، دار طلاس، الطبعة الأولى، 1992، ص47.

-كنعان، على، *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني، 2003، ص216.

-قانون المغتربين رقم (19) عام 1990، *منشورات وزارة المالية 1990*، ص27.

- شهابي.نوال،*النظام الضريبي في سورية هل أصبح أكثر استقراراً*، *مجلة عالم المال*، السنة الأولى العدد2، كانون الأول، 2006 ص25.

-العمادي، محمد، *تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي*، وزارة الاقتصاد والتجارة، دمشق آب، 1994، ص27.

-كنعان، على، *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*، مرجع سابق. ص 217-218.

- باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص2.

- باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص3.

-باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص4.

-نجمة، إلياس، *السياسة المالية في سورية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة عشر 23/ 9/2003.

-باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص7.

-عبد الرزاق، عدنان، *إعادة توزيع الدعم، مجلة الاقتصاد والنقل*، السنة الثالثة، أيلول2007، ص7.

-عبد الرزاق، عدنان، *إعادة توزيع الدعم، مجلة الاقتصاد والنقل*،مرجع سابق7.

-الدردري.عبد الله، نسعى لنظام يوصل الدعم لمستحقيه،مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، آب، 2007، ص72.

-باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص7.

-باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص9.

-الحمدان.هني، شموط.حنان، *زيادة الأجور والرواتب جباية...وليست زيادة*، *مجلة المال*، العدد 10، آذار، 2006، ص.18.
-باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، مرجع سابق، ص11.
-سعيفان، سمير، *زيادة الأجور والرواتب أم إصلاح أنظمتها*، *مجلة المال*، العدد 10 آذار، 2006، ص22-23.
-سعيفان. سمير، *قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية*،دار الرضا للنشر، سورية، دمشق، حزيران،2003،ص118-119.
-سعيفان، سمير، *زيادة الأجور والرواتب أم إصلاح أنظمتها*، *مجلة المال*، مرجع سابق،ص22-23.
-المدن الصناعية وآفاق الاستثمار في سورية. 2005/8/17، عن الموقع الإلكتروني: <http//www.rtv.gov.sy/index.php?d=21&id= 1540>
-سعيفان، سمير، *زيادة الأجور والرواتب أم إصلاح أنظمتها*، *مجلة المال*، مرجع سابق ص22-23.
-سعيفان، سمير، *زيادة الأجور والرواتب أم إصلاح أنظمتها*، *مجلة المال*، مرجع سابق ص22-23.
- أسد، أيهم، *سندات الدين العام والسياسة الجديدة على اقتصاد يتحول*، *مجلة الاقتصاد والنقل*، العدد 22، كانون الثاني،2007، ص49-50.

المراجع:

الكتب:

1. بركات، عبد الكريم صادق، *الاقتصاد المالي، الطبعة الثالثة*، منشورات جامعة دمشق،1992-1993.
2. الجمل. برهان الدين، *المالية العامة، دار طلاس*، الطبعة الأولى، 1992.
3. سعيفان. سمير، *قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية*،دار الرضا للنشر، سورية، دمشق، حزيران،2003.
4. كنعان، على، *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*، دار الرضا للنشر، دمشق، كانون الثاني، 2003.
5. المهايني. محمد خلد، الحبشي.خلد الخطيب، *المالية العامة والتشريع الضريبي*، منشورات جامعة دمشق،2000.

الرسائل العلمية:

1. صندوق. عفيف عبد الكريم، *دور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)*، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

مواقع الإنترنت:

1. المدن الصناعية وآفاق الاستثمار في سورية. 2005/8/17، عن الموقع الإلكتروني: <http//www.rtv.gov.sy/index.php?d=21&id= 1540>

الدوريات (المجلات والجرائد والنشرات):

1. أسد، أيهم، سندات الدين العام *والسياسة الجديدة على اقتصاد يتحول*، *مجلة الاقتصاد والنقل*، العدد 22، كانون الثاني،2007
2. باذيب. رامز، شجاع. صافي، *الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور*، المركز الاقتصادي السوري، أصحاب القرار، الإصدار رقم 35، شباط 2006.
3. الحمدان.هني، شموط.حنان، *زيادة الأجور والرواتب جباية...وليست زيادة*، *مجلة المال*، العدد 10، آذار، 2006.
4. الدردري.عبدالله، نسعى لنظام يوصل الدعم لمستحقيه،*مجلة الاقتصاد والنقل*، السنة الثالثة، آب، 2007.
5. سعيفان، سمير، *زيادة الأجور والرواتب أم إصلاح أنظمتها*، *مجلة المال*، العدد 10 آذار، 2006.
6. شهابي.نوال،*النظام الضريبي في سورية هل أصبح أكثر استقراراً*، *مجلةعالم المال*، السنة الأولى العدد 2، كانون الأول، 2006.
7. عبد الرزاق، عدنان، *إعادة توزيع الدعم مجلة الاقتصاد والنقل*، السنة الثالثة، أيلول2007.
8. قانون المغتربين رقم (19) عام 1990، منشورات وزارة المالية 1990.

المؤتمرات والندوات:

1. العمادي، محمد، *تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي*، وزارة الاقتصاد والتجارة، دمشق آب، 1994.
2. نجمة، إلياس، السياسة المالية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة عشر 23/ 9/2003.